



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثامن والعشرون /تابع - باب إزالة النجاسة الحكمية



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

فوقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله تعالى-: "ولا يطهر متنجس ولو أرضاً بشمس" بعد أن عرفنا في المرة السابقة طرق تطهير النجاسة إذا كانت على الأرض، وإذا كانت على غير الأرض، وإذا كانت من كلب وخنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما، أو إذا كانت من غير ذلك.

(ولا يطهر متنجس) ولو أرضاً (بشمس ولا ريح ولا ذلك) ولو أسفل خف أو حذاء أو ذيل امرأة ولا صقيل بمسح، (ولا) يطهر متنجس بـ (استحالة) فرماد النجاسة وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصر كنف وكلب وقع في ملاحه صار ملحاً، ونحو ذلك نجس (غير الخمرة) إذا انقلبت بنفسها خلا أو بنقل لا لقصد تخليل ودنها مثلها؛ لأن نجاستها لشدتها المسكرة وقد زالت كالماء الكثير إذا زال تغيره بنفسه، والعلاقة إذا صارت حيواناً طاهراً (فإن خللت) أو نقلت لقصد التخليل لم تطهر. والخل المباح أن يصب على العنب أو العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي ويمنع غير خلل من إمساك الخمرة ليتخلل (أو تنجس دهن مائع) أو عجين أو باطن حب أو إناء تشرب النجاسة أو سكين سقيتها (لم يطهر) لأنه لا يتحقق وصول الماء إلى جميع أجزائه، وإن كان الدهن جامداً ووقعت فيه نجاسة ألقيت وما حولها والباقي طاهر، فإن اختلط ولم ينضبط حرم، (وإن خفي موضع نجاسة) في بدن أو ثوب أو بقعة ضيقة وأراد الصلاة (غسل) وجوبا (حتى يجزم بزواله) أي زوال النجس؛ لأنه متيقن فلا يزول إلا بيقين الطهارة، فإن لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله، وإن علمها في أحد كفيه ولا يعرفه غسلهما ويصلي في فضاء واسع حيث شاء بلا تحرر. (ويطهر بول) وقيء (غلام لم يأكل الطعام) لشهوة (بنضحه) أي غمره بالماء ولا يحتاج لمرس وعصر، فإن أكل الطعام غسل كغائطه وكبول الأنثى والخنثى فيغسل كسائر النجاسات، قال الشافعي: لم يتبين لي فرق من السنة بينهما. وذكر بعضهم أن الغلام أصله من الماء والتراب والجارية أصلها من اللحم والدم. وقد أفاده ابن ماجه في "سننه" وهو غريب قاله في "المبدع". ولعابهما طاهر. (ويعفى في غير مائع و) في (غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة وعن يسير قيح وصديد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا إن كان من سبيل قبل أو دبر، واليسير ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه، ويضم متفرق بثوب لا أكثر، ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل، ودم الشهيد عليه وما يبقى في اللحم وعروقه، ولو ظهرت حمرة طاهر، (و) يعفى (عن أثر استجمار) بمحله بعد الإنقاء واستيفاء العدد.

قال المؤلف: "ولا يطهر متنجس ولو أرضاً بشمس ولا ريح ولا ذلك ولو أسفل خف أو حذاء أو ذيل امرأة ولا صقيل بمسح". إذا القاعدة أن النجاسة لا تطهر إلا بالماء وهذا قد عرفناه في المرة السابقة عندما تكلمنا على أن النجاسات لا يطهرها إلا الماء، كما أن الحدث لا يرفعه إلا الماء. فالنجاسة وإن كان المطلوب زوالها لكن زوالها لا يكون شرعاً إلا بالماء والمراد الماء الطهور وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر بالماء في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد فزجره الناس، فأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يريقوا على بوله سجلاً من الماء أو زنوباً من ماء، وكذلك في دم الحيض يصيب الثوب، قال: "تحتة ثم تقرصه ثم

تنضحه بالماء ثم تصلي فيه"، وكذلك في غسل آنية المجوس ووقائع كثيرة وقعت ما كان النبي -عليه الصلاة والسلام- يأمر بإزالة النجاسة فيها إلا بالماء.

وقلنا إنه مع أن الماء في السابق كان قليلاً وليس متيسراً الحصول عليه كما هو الحال الآن، مع ذلك لم يرد أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أزال النجاسات بغير الماء. أيضاً لأن الماء يجوز أن تكون إزالة النجاسة به من باب التعبد كما قلنا في رفع الحدث به، بالتالي لا يلحق به غيره، ولهذا نصوا على أن النجاسة لا تزول إلا بالماء الطهور وهذا خلافاً لمن قال أنها تزول بكل مائع طاهر يزيلها كالخل ونحوه، وهذا قول أبو حنيفة -رحمه الله-، قال أن المقصود زوال النجاسة ولذلك يحصل التطهير بصوب الغمام وبفعل المجنون وبدون نية، نقول: نعم، لكنها هنا زالت بالماء يعني إذا نزل المطر فأزال النجاسة التي على الأرض فقد طهرت، لكنه ما حصل التطهير إلا بالماء وهذا الذي نقوله نحن لا نشترط النية لأنها من باب التروك، لكن قضية أنه لا يشترط لها النية غير قضية أن لا بد فيها من الماء، فنحن نقول زوال النجاسة شرعاً لا يكون إلا بالماء الطهور.

والمقصود لا يحصل إلا بالماء، فهو أمر مركب من شيئين:

- أن تزول النجاسة كما عرفنا في المرة السابقة، يذهب عينها ويذهب أثرها.
- وأن يكون الذي أزالها هو الماء الطهور.

وأما عند أبي حنيفة فإنه يقول: المقصود هو زوال النجاسة سواء بكان الماء الطهور أو بغير الماء الطهور، بكل مائع طاهر يزيلها كالخل ونحوه، وبهذا يُعلم ما يكون في أماكن التطهير العامة، قد يستعملون بعض المساحيق وقد يغسلون غسلاً جافاً ولا يستعملون الماء الطهور = فهذا عند الجمهور لا يحصل به التطهير، وعند أبي حنيفة -رحمه الله- يحصل به التطهير.

وهنا مسألة ذكرها أصحابنا -رحمهم الله- في باب عشرة النساء في النكاح كما يأتي إن شاء الله: أن للزوج أن يلزم زوجته بغسل النجاسة إن اتحد مذهبهما، إذا كان الزوج والزوجة حنبلين فإنه يلزمها بغسل النجاسة على حسب المذهب، على وفق المذهب في التطهير، وأما إن اختلف بأن كان كل واحد منهما له مذهب، وكل منهما عارفاً بمذهبه وعامل بمذهبه، فحينئذٍ قال أصحابنا يعمل كل واحد بمذهبه وليس له الاعتراض على الآخر، وهذا متفرع على قاعدة لا إنكار في مسائل الاجتهاد. فليس للزوج أن يلزم امرأته بأمر هي لا تعتقدها، وإذا كان الرجل إذا تزوج نصرانية أو يهودية لا يجبرها على خلاف دينها ويتركها ما لم يكن ذلك فيه ضرر متعدي، فإن المسلمة التي تقلد عالماً أولاً أن تترك، وهذا خلافاً لما يظنه كثير من الناس الآن.

فقال أصحابنا إنه لا يجبرها على أن تطهر الثوب، أو على أن تطهر النجاسات عموماً على وفق مذهبه هو إذا كان لها مذهب وإذا كانت عارفة به عاملة به = فإنها تعمل على وفق مذهبها، وليس هذا فقط بل قالوا يجوز له أن يصلي فيما طهرته له على مذهبها، وهذه من السعة، فيحسن أن يتزوج الحنيلي حنفية؛ لأن مذهب الحنفية في التطهير سهل، وأما الحنابلة فكما تسمعون فيه مشقة في قضية إزالة النجاسة عند الحنابلة.

طبعًا هذا الذي يظنه بعض الناس أو مثل هذه المسائل هي التي يظن فيها بعض الناس أن مذهب الحنابلة صعب، ونحن نبهنا من قبل على أنه ما من مذهب من المذاهب إلا ويكون فيه تشديد في أمور وتسهيل في أمور؛ لأن الفقه ليس مسألة ولا مسألتين ولا باب ولا بابين وإنما عشرات الآلاف من المسائل، فقد تجد مشقة في بعض مسائل العبادات، في بعض مسائل الطهارة مثلاً عندنا ولا تجد ذلك في مذاهب أخرى لكن بالعكس في مسائل أخرى تجد أن مذهب الحنابلة أسهل، فليس هناك قاعدة مطردة أن مذهب الحنابلة أصعب وأن مذهب الحنفية أسهل كما هو شائع عند بعض العامة بالعكس فإنه في أبواب المعاملات مذهب الحنابلة أيسر- المذاهب، وكذلك تجد في الحج مذهب الحنابلة أيسر- المذاهب، وكذلك أيضًا تجد في مسائل متعلقة ببعض أبواب الصلاة، يعني مثلاً أبواب الجمع بين الصلاتين مذهب الحنابلة أسهل المذاهب في قضية الجمع بين الصلوات خلافاً للحنفية مذهبهم شديد في هذه المسألة، وهكذا في مسائل متعددة.

نحن لا نقارن الآن بين المذاهب، لكن أقول إن بعض الناس لا يطلع على الفقه إلا على أوائل أبواب الفقه فيجد هناك مسائل فيها صعوبة في كتاب الطهارة، هم عادة لا يتعدون كتاب الطهارة، وقليلًا ما يقفون على أبواب بعد ذلك، يعني ربما لا يتجاوزون أبواب العبادات في الغالب الذين لا يعتنون بالدراسة المنهجية. فيجد مسائل في أول ما يطرق سمعه من أبواب الطهارة مسائل متعلقة بالمياه كما عرفنا في مسألة الماء الذي خلت به المرأة وهكذا، فيظن المذهب فيه صعوبة وليس الأمر كذلك، بل المذهب فيه سهولة في مسائل وصعوبة في مسائل شأنه كسائر المذاهب الفقهية.

المقصود هنا أنهم نصوا على هذه المسألة، أنا طبعاً أمزح في قضية أن يحسن إن الحنبلي يتزوج حنفية، هم لم ينصوا على هذا ولكن أقولها من باب المشقة التي تقع علينا مزاحاً يعني.

فهم يقولون يجوز له أن يصلي فيما طهرته له امرأته على مذهبه، هذا إذا كانت امرأة عاتمة مجتهدة أو مقلدة. وأما إذا كانت المرأة عامية لا مذهب لها= فإنه يلزمها بمذهبه، هذه مسألة ثانية؛ لأن العامي لا مذهب له، أما إذا كانت عاتمة طالبة علم تعتقد اعتقاداً في مسألة باجتهاد أو بتقليد= فإنه يتركها على ما هي عليه، وبالتالي يصلي فيما طهرته له. وهذه فائدة قد يلغز بها، حنبليٌ صلى في ثوب متنجس غُسل مرة واحدة أو طُهر بغير الماء مثلاً إذا كنا نقول إنها تطهره على مذهب الحنفية، فيكون الجواب هذا: أن امرأته طهرته وهكذا.

بالتالي يُعلم حكم ما إذا أرسلت ثوبك إلى مكان يطهر فيه، فغالب هؤلاء الذين في محلات التنظيف ليسوا من العلماء وليسوا من طلبة العلم، فتطهيرهم جرى على العادة التي تعودوها أو بدون فهم لهذه المسائل، فهو يريد أن ينظفه لا أن يطهره، يريد أن يرجع الثوب إليك بصورة نظيفة وليس بصورة فيها التطهير الشرعي، وحينئذٍ نقول إن هؤلاء لا تطهر الثياب فيما فعلوه إلا بالوجه الشرعي، إلا بالطريقة المعتمدة شرعاً.

هناك إشكالات كبيرة الحقيقة في قضية الغسيل هذه؛ لأنهم يشترطون أن يكون التطهير بسبع غسلات كما عرفنا، هذا بالنسبة للحنابلة، لكن أيضًا حتى لو لم نقل بالسبع غسلات وقلنا بغسلة واحدة أو قلنا بثلاث غسلات على الروايتين الآخريتين في المذهب، لكن فيه إشكال في قضية أن تضع الثياب مجتمعة في مكان

واحد، أن تضع الثياب كلها في مكان واحد وأن ترد النجاسة على الماء وليس أن يرد الماء عليها، فالإشكال هنا أنك قد تنقل النجاسة من الثوب النجس إلى الثوب الطاهر حال التطهير.

وكذلك إذا وضعت الماء في إناء وجعلت النجاسة عليه، أوردت النجاسة عليه، هذا أيضًا مشكل؛ لأن لو الماء قليل فبمجرد ورود النجاسة عليه = تنجسه، فإذا جاء الثوب الذي بعده تنجس أيضًا. وكذلك إذا ورد الماء على ثوب فإنه في محل التطهير ما دام مترددًا فإنه طهور، فإذا انفصل عنه، إذا انفصل هذا الثوب عن الثوب الذي بعده = فإنه ينجسه، لذلك المخرج من مثل هذا الإشكال أن يغسل الإنسان النجاسة قبل أن يضعها في الإناء الذي يطهر فيه الثياب، الغسالات ونحوها، فتضعه طاهرًا.

الطهارة الشرعية غير النظافة، يعني لا أتكلم عن أن تغسله تنظفه، لا المقصود أن تطهره، فتطهره أولاً ثم بعد ذلك تضعه فيما أردت أن تضعه من غسالات أو غيرها مما ينظف، فتخرج من هذا الإشكال، والأمر يحتمل بسطًا أكثر من ذلك ولكننا نكتفي بهذا القدر.

قال: "ولا يطهر متنجس ولو أرضاً بشمس ولا ريح ولا ذلك" إذن التجفيف لا يطهر النجاسة، لكن الذي يحصل من التجفيف أن النجاسة لا تتعدى، الجاف إذا لاقى جافاً لا تنتقل النجاسة من هذا إلى هذا وإنما النجاسة تنتقل مع الرطوبة ومع البلل، ولذلك إذا مس الكلب وهو نجس كله، ريقه وكذلك جسده، إذا مس الكلب جسد إنسان أو ثوب إنسان ليس بلعابه وإنما بجسده ولم يكن هناك بلل لا من الكلب ولا من المسوس = فإن النجاسة لا تنتقل ولا يحتاج غسله سبع مرات إحداهن بالتراب، ذلك إنما في لعاب الكلب، وفيما إذا كان بدن الكلب نجسًا وكان بدن الكلب فيه رطوبة أو عليه بلل، فهذا الذي تنتقل به النجاسة.

إذن حين نقول أن النجاسة لا تطهر بشمس ولا تطهر بريح ولا تطهر بجفاف وما إلى ذلك فإنما نتكلم على التطهير، وأما أن يجلس الإنسان على محل متنجس جف وليس هناك رطوبة تنقل النجاسة فإنه لا يتنجس بذلك ولكن لا يصلي عليه، فالنجاسة لا تتعدى الآن من الثوب إليك، ولا من المحل الذي جلست عليه إليك، ولا من الأرض مثلاً إليك، البقعة يعني، ولكنك لا تصلي على هذا المكان النجس إلا أن تفرش عليه شيئاً طاهرًا كما سيأتي في مقدمات الكلام على الصلاة على شروط الصلاة، أنك إذا طهرت الأرض أو فرشتها طاهرًا صفيقًا = يصح أن تصلي عليها إذا كانت نجسة.

إذا يقول هنا: "ولا يطهر متنجس ولو أرضاً بشمس ولا ريح ولا ذلك" فالمتنجس لا يطهر إلا بالماء.

"ولو أسفل خف أو حذاء أو ذيل امرأة" يعني ولو كان المتنجس أسفل خف = فإنه أيضًا لا بد من تطهيره، وهذا نص عليه المؤلف خلافاً لمن قال إنه يطهره ما بعده من التراب ونحوه، يعني لماذا اختار المؤلف هذا الكلام والكلام هنا عام لا يطهر متنجس ولو أرضاً، لماذا يقول ولو كذا؟ هذه إشارات خلاف، لا يطهر متنجس حتى لو كان أرضاً خلافاً لمن قال إن الأرض تطهر بالشمس، لا يطهر المتنجس حتى لو كان أسفل خف أو كان أسفل حذاء أو لو كان ذيل امرأة، لا يطهر ذلك إلا باستعمال الماء الطهور.

لماذا ينص على هذا مع أنها دخلت في العموم؟ يقول إنه ينص على ذلك من باب بيان الخلاف، يعني أنني متعمد هذا العموم، أنني قاصد أن أعمم اللفظ، ولو لم ينص على هذا لدخل في هذا لدخل في العموم،

ولكنه نص عليه لفائدة التعميم والتنصيص على الخلاف في هذه المسألة؛ لأن من العلماء من قال إن الأرض تطهر بالشمس، يعني يقول أنا قاصد العموم ولو كان المتنجس أسفل خف أو كان أسفل حذاء أو كان ذيل امرأة، فلا يظهر شيء من النجاسات بالمسح على التراب ولا يظهر شيء من النجاسات إلا بالماء الطهور.

ولا يُعفى عن ذلك ولو كان أسفل خف أو كان أسفل حذاء، وهذا خلافاً لرواية أخرى في المذهب أنه يجزئ ذلك بالأرض، فأحدى الروايات عن الإمام أحمد أنه يجزئ ذلك أسفل الخف بالتراب وكذلك ذيول الثياب، فذلك قال المؤلف: كل ذلك لا يظهر إلا بالماء الطهور ولو أسفل خف أو حذاء أو ذيل امرأة.

"ولا صقييل بمسح" الصقييل فعيل على وزن فعيل بمعنى مفعول، والشيء الصقييل هو المصمت الأملس الذي لا يخلل الماء أجزائه، فهذا الصقييل لا يظهر بالمسح كالسيف والسكين والمرآة والزجاج فكل ذلك لا يظهره إلا الغسل بالماء.

قال المؤلف: "ولا يظهر متنجس باستحالة فرماد النجاسة وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصر كنف وكلب وقع في ملاحظة صار ملحاً ونحو ذلك نجس غير الخمرة إذا انقلبت بنفسها خلا أو بنقل لا لقصد تخليل ودنها مثلها"

يقرر المؤلف هنا ضابطاً عاماً من الضوابط التي تُذكر في أبواب الطهارات وإزالة النجاسة: أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة، والاستحالة استفعال، من حال الشيء عما كان عليه يعني زال مما كان عليه، فإذا تحولت العين من شيء إلى شيء وهذا يكون تحولاً كيميائياً، تتحول من عين إلى عين أخرى، تتحلل أو تتحول إلى عين أخرى، فعندنا لا تطهر النجاسات بالاستحالة؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- نهى عن أكل الجلالة وعن ألبانها، فهذه البقرة التي تأكل القاذورات وتأكل النجاسات مع أنها طاهرة وأنها تؤكل، لكن نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أكلها، لماذا؟ لأنها تأكل النجاسات، ولو كانت تطهر بالاستحالة لم ينه النبي -عليه الصلاة والسلام- عنها.

حينئذٍ نقول إن النجاسة لا تطهر بالاستحالة، فإذا قررنا هذا وأن النجاسة لا تطهر بالاستحالة، فرماد النجاسات ودخانها وغبارها وبخارها= كل ذلك نجس، يعني فتفريعاً على كون النجاسة لا تطهر بالاستحالة، نقول إن رماد النجاسة ودخان النجاسة إذا أوقدنا النار على شيء نجس وتصاعد منه دخان أو بخار أو نحو ذلك، أو بعد أن حُرق صار رماداً، هذا الرماد، هذا الدخان، هذا الغبار كله نجس، ولذلك تكلمنا في أبواب المياه على مسألة أن يسخن الماء بنجس، وذكرنا الكراهة إلا إذا كان قليلاً وعرفنا أن دخان النجاسة سيدخل فيه، فإنه حينئذٍ ينجسه. فرماد النجاسة= نجس، وغبار النجاسة= نجس، وبخار النجاسة= نجس.

"ودود جرح وصراصر كنف وكلب وقع في ملاحظة صار ملحاً" كل ذلك نجس، فدود الجروح يكون نجساً؛ لأن الجرح فيه دم وفيه قيح وفيه صديد وهذه أشياء نجسة، فإذا تولد منها دود فإنه يكون نجساً. وصراصر الكنف، والصراصر هذه الدابة المعروفة التي تدب على الأرض، هذه الحشرة المعروفة إذا كانت من كنف جمع كنيف فإنها نجسة؛ لأن هذا موضع نجسات، وحينئذٍ لا تكون طاهرة باستحالة النجاسة إلى شيء آخر.

فلاستحالة: انتقال من صفة إلى صفة، فما تحول من صفة إلى صفة فإنه لا يكون طاهراً، فالمتولد من النجاسات= نجس. ولذلك أيضاً قالوا إذا وقع كلب في ملاحه فصار ملحاً فإنه نجس، قال: "وكلب وقع في ملاحه صار ملحاً" ونحو ذلك كل ذلك نجس، وقالوا أيضاً أن الميتة إذا كانت نجسة وتحللت وصارت تراباً بتناول الزمن لا تنقلب إلى شيء طاهر، هذا التراب يكون نجس أيضاً إذا كانت الميتة نجسة. وكذلك القيح والصدید ونحو ذلك ما يخرج من بدن الميت فإنه لا يتحول إلى شيء طاهر بعد ذلك بل يظل نجساً حتى لو تحلل.

قال المؤلف: "غير الخمرة إذا انقلبت بنفسها خلاً" هذا استثناء من عموم أنه لا تطهر النجاسة بالاستحالة. استثنى أصحابنا -رحمهم الله- مسألتين:

1- الأولى: العلة يُخلق منها حيواناً طاهر فإنها تطهر بذلك مع أنها كانت دماً والدم نجس، لكن إذا خُلق منها حيواناً طاهر كالإنسان فإنها تصير طاهرة. فالعلة مستثناة من هذا العموم لا تطهر النجاسة بالاستحالة لكن يستثنى من ذلك العلة، يعني إذا خُلق منها آدمي أو خلق منها حيوان طاهر. طيب، عندنا الآن مَنى ما يأكل لحمه ومَنى الآدمي طاهر، فكان هذا أولاً مَنياً والمَنى طاهر، ثم بعد ذلك صار نُطفة فتنجس؛ لأنه دم، وكذلك الخمر كما سيأتينا إن شاء الله أنها مستثناة، كانت عصيراً ثم بعد ذلك صارت خمرًا فهي نجسة، فهذا متنجس ونجاسته حكمية يمكن تطهيرها كانقلاب الخمرة بنفسها خلاً فهذا يطهرها، وصيرورة النطفة حيواناً طاهراً أو آدمياً فإن ذلك أيضاً يطهرها، إذن تعود إلى أصلها وهو الطهارة؛ لأن النجاسة هنا نجاسة حكمية وليست نجاسة عينية، فالعلة التي يُخلق منها الآدمي أو التي يخلق منها الحيوان الطاهر تصير طاهرة بعد أن كانت نجسة؛ لأن نجاستها طرأت عليها بصيرورتها علة، فإذا زال ذلك عادت إلى أصلها الذي كان طاهراً وهو المني؛ لأن المني من الآدمي ومما يؤكل لحمه طاهر، وذلك كالماء الكثير الذي يتغير النجاسة ثم يعود بعد ذلك طهوراً مرة ثانية بطرق التطهير التي سبق الكلام عليها.

2- المسألة الثانية التي تستثنى هنا: الخمرة إذا انقلبت خلاً بنفسها. الخمرة نجسة عندنا وعند جمهور أهل العلم، فالمسكرات كلها نجسة؛ لأن الله عز وجل قال: "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه" فالرجس هو: المستقذر الخبيث النجس، والنبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" وحينئذ تكون المسكرات كلها خمرًا والخمر نجس. فالخمرة إذا انقلبت خلاً بنفسها فإنها تطهر؛ لأن نجاستها طرأت عليها بعد أن كانت عصيراً أو شيئاً طاهراً، طرأت عليها لشدتها المسكرة الحادثة لها، فإذا زال هذا الوصف= زالت النجاسة، إذا زال هذا الوصف فإنه لا يُحكم عليها بالنجاسة، بل ترجع طاهرة، فيجب أن ترجع مرة ثانية إلى الوصف التي كانت عليه، وكذلك الماء الذي تنجس بالتغير إذا زال تغيره بنفسه.

ولا يرد علينا سائر النجاسات أنها لا تطهر بالاستحالة كما قررت ونستثنى هذا، لماذا؟ لأن هذه النجاسات التي لا تطهر بالاستحالة نجاستها لعينها، والخمرة نجاستها حكمية لأمر زال بالانقلاب وليست نجاسة عينية. نحن نقول إن النجاسات العينية لا تطهر بالاستحالة وأما هذا فإن النجاسة طرأت عليها بعد أن لم تكن نجسة، فقالوا إن الخمر إذا انقلب خلاً فإنها تصير طاهرة.

"غير الخمرة إذا انقلبت بنفسها خلاً أو بنقل لا بقصد التخليل" فهذان موضعان تكون فيه الخمرة فيهما طاهرة بعد أن تزول صفة الخمرية عنها:

- إذا انقلبت الخمرة خلاً بنفسها بدون فعل.
- أو انقلبت الخمرة خلاً بنقلها، يعني من موضع إلى موضع آخر بدون قصد التخليل، من وعاء إلى وعاء أو من موضع إلى موضع بدون قصد التخليل = فإنها تطهر كما لو انقلبت بنفسها.

وما إذا كانت بقصد التخليل فإنها لا تطهر؛ لأن التخليل العمد للخمر لا يجوز، يحرم تخليلها حتى لو كانت ليتيم؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- **سئل عن الخمر تُتخذ خلاً، فقال: "لا"**، فإن خُللت عمداً فإن هذا الفعل محرم والمحرم لا ينجز لك مصلحة معتبرة شرعاً، المحرم لاغٍ في الشرع، لا عبرة به، وحينئذٍ لا يكون سبباً للرحمة كما أن سفر القصر- الذي يبيح قصر- الصلاة ويبيح الجمع، يعني السفر الذي تباح فيه الرخص لا يناط بالمعاصي إنما يكون في سفر الطاعة وفي السفر المباح؛ لأن المعاصي لا تنتج الرحمة >

وحينئذٍ يقال إن الخمرة إذا تخللت بنفسها = تطهر، وإذا كانت بنقل من وعاء إلى وعاء بدون قصد التخليل = تطهر، وأما إذا خُللت يعني فُعل بها شيء تصير به خلاً على سبيل العمد حتى لو كان بنقل من مكان إلى مكان بقصد التخليل = فإنها لا تطهر، فلا يترتب على ذلك حكم جديد بل تظل نجسة كما هي، حتى لم تعد الآن مسكرة، لكنها لا تنتج لك الطهارة.

قال المؤلف: **"ودنها مثلها"** دن الخمرة مثل الخمرة، فيطهر بطاقتها تبعاً لها حتى لو كان مما لا يلاقي الخل مما فوقه، مما أصابه الخمر في غليانه. إذن نقول إن الخمرة نجسة وكل المسكرات نجسة، ولكن الخمرة تطهر إذا انقلبت بنفسها خلاً ولم تنقلب بفعل بل انقلبت بنفسها، وكذلك إذا نُقلت لا لقصد التخليل وأما إذا نُقلت لقصد التخليل أو فُعل فيها فعل يغيرها عن صفة الخمرية فإن ذلك لا يطهرها؛ لأن الواجب إراقة الخمر ولا يجوز إمساكها.

قالوا: **"يحرم على غير الخلال إمساك الخمر إذا تخلل بنفسه بل تجب إراقاته في الحال فإن خالف وأمسك الخمر فصار خلاً بنفسه أو بنقله فإنه يطهر"** وأما الخلال فلا يحرم عليه أن يمسك الخمر ليتخلل لكن يتخلل بنفسه .. إذا تخلل بنفسه أو بنقل من وضع إلى موضع كأن ينقله من الشمس إلى الظل أو نحو ذلك لكن بدون قصد التخليل = فإنه يطهر، وأما إذا كان بقصد التخليل = فإنه لا يطهر.

حينئذٍ نقول إن الخمر إذا انقلبت خلاً بنفسها أو بنقلها لا لقصد التخليل تصير طاهرة، طيب **ماذا عن دنها وهو الوعاء الذي تُوضع فيه؟** يقولون دنها مثلها؛ لأنه يلزم من حكمك على هذا الخمر لأنه صار طاهراً أن يكون الوعاء الذي فيه قد تطهر، صار طاهراً أيضاً لأنك لو قلت إن الخمر نجسة كما هو المذهب فإنه لا بد أن تقول إن الوعاء تنجس؛ لأنه وعاء وضع فيه شيء نجس. طيب الآن صارت الخمر طاهرة فانقلابها بنفسها أو بنقلها لا لقصد التخليل، فيلزم من الحكم بطاقتها أن يحكم بطهارة هذا الوعاء، هذا الدن الذي وضع فيه الخمر، حينئذٍ قالوا إن دنها مثلها في الحكم، فيكون طاهراً بطاقتها.

قال المؤلف: "غير الخمرة إذا انقلبت بنفسها خلا أو بنقل لا لقصد تخليل ودينها مثلها لأن نجاستها لشدتها المسكرة" هذا تعليل لكونها صارت طاهرة، هذا تعليل من المؤلف -رحمه الله- لكونها صارت طاهرة. يقول إن النجاسة العينية هي التي لا تطهر بحال من الأحوال. عرفنا أن النجاسة العينية هي كل عين حرم تناولها مع إمكانه لا لحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضرر بها في بدن أو عقل، وهذه النجاسة التي يقولون لا تطهر بحال من الأحوال لا بغسل ولا باستحالة، لو غسلت كلباً فإنه لا يطهر، لو غسلت روثة نجسة فإنها لا تطهر، لو غسلت سبعاً من السباع فإنها لا تتحول لشيء طاهر بل تظل نجسة. فهذه الذي لا تطهر بحال لا بغسلها ولا باستحالتها فلا يرد علينا الخمرة ولا يرد علينا العلقه، **لماذا؟** لأن هذه الأشياء حُرمت لما طرأ عليها من النجاسات، كانت في الأصل عصيراً ثم تخمرت، وكان منياً طاهراً ثم صار علقه.

وحينئذٍ نقول إذا زال هذا الوصف الذي من أجله حُرمت = رجع الأمر لما كان عليه كما نقول في الماء إذا تنجس فإنه يمكن تطهيره بعد ذلك، فلا يرد علينا هذا. ولهذا هذا الاستثناء في الحقيقة ليس استثناء مما دخل لأن الكلام في النجاسات العينية لكنه على سبيل التوسع لهذا قال: "غير الخمرة لأن نجاستها لشدتها المسكرة وقد زالت كالماء الكثير إذا زال تغيره بنفسه والعلقه"، **هذا عطف على ماذا؟** هذا عطف على قوله: "الخمرة" يعني استثناء من النجاسات التي لا تطهر بالاستحالة غير الخمرة والعلقه إذا صارت حيواناً طاهراً كما عرفنا ذلك فإنها تطهر.

قال: "فإن خللت أو نقلت لقصد التخليل لم تطهر والخل المباح أن يصب على العنب أو العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي ويمنع غير خلل من إمساك الخمرة لتخلل" يقول الخل المباح صفة صنعه أن يُصب على العنب أو العصير خل قبل غليانه، يعني قبل أن تمضي عليه ثلاثة أيام وقبل أن يغلي يعني يشد، يصب على العنب أو العصير خل قبل غليانه وقبل مضي ثلاثة أيام؛ لأنه بعد ذلك لا يجوز أن يُشرب حتى لا يغلي.

قيل للإمام أحمد -رحمه الله-: "فإن صُب عليه خل فغلي"، قال: "يهراق" وهذا يدل على الوجوب. حينئذٍ نقول هذه صفة صنع الخل المباح أن يُصب على العنب أو العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي.

"ويمنع غير خلل من إمساك الخمرة لتخلل" يعني يجب أن يراق خمره في الحال، لا يجوز أن يمسك الخمر حتى تتخلل بنفسها وإنما يجب أن يريقها في الحال، وأما الخل فإنه لا بأس أن يمسك الخمر، لا يحرم عليه إمساك الخمر ليتخلل، لكنه لا يخلله بنفسه ولا ينقله لقصد التخليل.

ثم قال -رحمه الله-: "أو تنجس دهن مائع أو عجين أو باطن حب أو إناء تشرب النجاسة أو سكين سقيتها لم يطهر لأنه لا يتحقق وصول الماء إلى جميع أجزائه وإن كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة ألقيت وما حولها والباقي طاهر فإن اختلط ولم ينضبط حرم" يقول المؤلف -رحمه الله- هنا مسائل.

يقول: "أو تنجس دهن مائع" يعني فإنه لا يطهر، والدهن إما أن يكون مائعا وإما أن يكون جامداً، فالدهن المائع ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه مهما كان كثيراً وحتى لو لم تغيره، إذا سقطت النجاسة فيه فإنها تنجسه؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما سُئل عن السمن تقع فيه الفأرة قال: "إن كان مائعا فلا تقربوه" ولو أمكن تطهيره لما أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بإراقته؛ لأنه حينئذٍ يكون إتلافاً للمال. فالدهن إذا تنجس إذا كان مائعا يعني وتنجس = فإنه لا يطهر بالغسل؛ لأنه لا يتحقق من وصول الماء إلى

جميع أجزائه ولو كان ذلك متحققاً أو يمكن أن يتحقق الإنسان منه ما أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بإزالة السمن الذي وقعت فيه الفأرة.

وهذا خلافاً لأبي الخطاب الذي قال إنه يطهر بالغسل ما يتأتى غسله كزيت ونحوه، وكيفية تطهيره أن يُجعل في ماء كثير ويُحرك حتى يصيب الماء جميع أجزائه ثم يُترك حتى يعلو على الماء فيؤخذ بعد ذلك، وهذا تحليل في الكافي وقاله أبو الخطاب لكن المذهب أنه لا يطهر الدهن المائع بغسله.

وأما النوع الثاني من أنواع الأدهان فهو الدهن الجامد، إذا كان جامداً ووقعت فيه نجاسة. والجامد هو الذي لا تسري النجاسة فيه غالباً، فإن مات في هذا الجامد شيء نجسه، وقع فيه شيء فنجسه كهر أو فأر أو نحو ذلك أو حصلت منه رطوبة فيه فإنها تُلقى وما حولها والباقي طاهر؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما سئل عن ذلك، الفأرة تموت في السمن، أجاب النبي -عليه الصلاة والسلام- بهذا، قال: **"إن كان جامداً فخذوها وما حولها ثم كلوا ما بقي وإن كان مائعاً فلا تأخذوه"** وفي رواية فلا تقربون.

فالجامد يفرق بينه وبين المائع، والمؤلف -رحمه الله- يقول: **"أو تنجس دهن مائع"** يعني فلا سبيل إلى تطهيره.

"أو عجين" وكذلك العجين لا يطهر بالتنجس إذا أصابته نجاسة؛ لأنه مائع وتصل النجاسة في أجزائه ولا يتحقق من وصول الماء إلى جميع أجزائه.

قال: **"أو باطن حب"** تنبّه إلى هذا **"أو باطن حب"**، طيب هل نقرأها حَب أم نقرأها حُب؟ الحُب بالضم وهو الخابية وهو لفظ فارسي معرب، وفي تاج العروس الخب الجرة صغيرة كانت أو كبيرة أو هي الضخمة منها، طيب والحب هو واحد الحبوب إذا كان بالفتح، **فما المراد هنا؟** الظاهر أن المراد هنا ما كان بالفتح، يعني واحد الحبوب كالحنطة، وهذا الذي يفهم من الإنصاف وذكره غير واحد من المحشين أن المراد هنا واحد الحبوب وإن كان يحتمل أيضاً أن يكون بالضم؛ لأنه لو كان بالضم يغني عنه قوله الإناء، وحينئذٍ تكثر المعاني فنقول إن المراد واحد الحبوب، فإذا تنجس باطن حب = تشرب النجاسة، فإنه لا يطهر.

يقول المؤلف: **"أو إناء تشرب النجاسة"** دعونا نقول: **"أو إناء"** ونقف هنا، **كيف تُضبط هذه اللفظة، إناءً أو إناءً؟** يقول: **"أو باطن حبٍ أو إناءً"**، هل هو معطوف على الحب فيقال باطن حبٍ أو إناءً، أو هو معطوف على الدهن **"أو تنجس دهنٌ مائعٌ أو عجينٌ أو باطن حبٍ أو إناءً"** فيكون بالرفع؟ الخلوتي -رحمه الله- يعلق على هذا الموضوع ويقول: **"إناءً يحتمل رفعه عطفاً على دهن بمعنى ولا يطهر إناءً أي ولا ظاهره ولا باطنه وهو الموافق لحكم السكين ولما في المبدع والإقناع وشرح شيخنا -يعني البهوتي- للمنتهى ويطلب الفرق بينه وبين الآخر ويحتمل جره كما فعل في شرحه"**، **من الذي فعل في شرحه؟** ابن النجار في شرح المنتهى، ابن النجار الذي صنف المنتهى شرحه في شرحه الموسع مطبوع، فقال: **"ولا باطن حبٍ وإناءً"** عثمان يقول: **"إناءً بالجر هكذا بضبط المصنف"** يعني يكون عطفاً على قوله حب، **"ولا باطن حبٍ وإناءً"** فالخلوتي يقول: **"يحتمل جره كما فعل في شرحه حيث قدم ولا باطن إناءً ومفهومه أن ظاهره يطهر فيُطلب الفرق بينه وبين السكين إذا سقيتها، تأمل"**.

وقال الشيخ منصور البهوتي -رحمه الله- في حاشية الإقناع: "قال في المبدع: 'لا يطهر إناء تشرب نجاسة بغسله' نص عليه وقيل بل إن لم يكن للنجاسة أثر وقيل بل ظاهره ومثله سكين" مثل سكين يعني سقيت ماء نجسا "لكن يأتي في اجتناب النجاسة ما ذكره في الشرح وغيره من طهارة ظاهر الآجر النجس ويتأمل الفرق بينه وبين ما هنا" إذن الظاهر أنها تُنطق بفتح الحاء "ولا باطن حب" في مسألة باطن الحب، وأنها أيضًا تنطق بالضم وهذا أظهر أن يُقال: "ولا إناء تشرب نجاسة"، لكن المؤلف -رحمه الله- مؤلف المنتهى جعلها بالجر، يعني عطفًا على قوله: "حب"، "أو باطن حبٍ أو إناء تشرب النجاسة".

قال المؤلف: "أو سكين سقيتها لم يطهر" أي أن السكين إذا سقيت ماء نجسًا أو سقيت بولاً أو نحو ذلك من النجاسات فإنها لا تطهر؛ لأن الغسل لا يستأصل أجزاء النجاسة في هذه الأشياء التي ذكرناها، **طيب وكيف تسقى؟** قال ابن فيروز: "أن توضع في النار فإذا حميت أخرجت فغمست في ماء نجس كما ذكره شيخنا الوالد والمحقق سليمان بن علي النجدي، وقال الخزرجي كما نقله المنقور: 'هو أن تعالج بأدوية وأما إحماؤها في النار ثم غمسها في ماء نجس ونحوه فهذا إطفاء لها وتطهر بالغسل' وهكذا قال بن زهلان خلافاً لسليمان بن علي" انتهى من حاشيته ابن حميد على شرح المنتهى وهو في الفواكه العديدة أيضًا الجزء الأول صفحة سبعة، قال بعده: "وهذا هو الذي قرر لنا شيخنا بلا تردد عنده في ذلك وكذا الوشم جزم لنا بأنه يطهر بالغسل كما أفاده ابن عبد الهادي" يعني في جمع الجوامع.

إذن هذه الأشياء لا تطهر إذا تنجست، وقال الإمام أحمد -رحمه الله- في العجين إذا تنجس: "يُطعم النواضح ولا يُطعم لشيء يؤكل في الحال ولا يُحلب لبنه لئلا ينجس به ويصير كالجلالة".

قال المؤلف: "وإن كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة ألقيت وما حولها والباقي طاهر" كما عرفنا وكما جاء في حديث التفريق بين الدهن الجامد والدهن المائع.

"فإن اختلط ولم ينضبط حرم" يعني فإن اختلط النجس بالطاهر ولم ينضبط النجس = حرم الكل؛ تغليبًا لجانب الحظر.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن خفي موضع نجاسة في بدن أو ثوب أو بقعة ضيقة وأراد الصلاة غُسل وجوبًا حتى يُجزم بزواله" أو "غُسل وجوبًا حتى يُجزم بزواله" كل هذا صحيح في القراءة، "بزواله أي زوال النجس لأنه متيقن فلا يزول إلا بيقين الطهارة فإن لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وإن علمها في أحد كفيه ولا يعرفه غسلهما ويصلي في فضاء واسع حيث شاء بلا تحر".

يقول إذا خفي موضع النجاسة من الثوب أو من البقعة الضيقة أو نحو ذلك، فالواجب أن يغسل ما يتيقن به غسل النجاسة؛ لأنه اشتبه الطاهر بالنجس فيجب اجتناب الجميع حتى يتيقن الطهارة إما بالغسل أو اليقين كما لو اشتبهت الميتة بالمذكاة؛ لأننا قد تيقنا النجاسة فلا يزول حكمها إلا بيقين الطهارة؛ لأن اليقين لا يزول إلا بيقين مثله، لا يزول اليقين بالظن، فعلى هذا إن كان رآها على يديه أو على ثوبه الملبوس فإنه يغسل ما يمكن رؤيته، وإن رآها على أحد كفيه فإنه يغسل كفيه، الآن هو نسي، خفي موضع النجاسة أو كان يعلمه ونسيه مثلاً، فيغسل الكمين جميعاً، وإن رآها على بقعة ضيقة فإنه يغسلها كلها.

فأما إذا تيقن أنها أصابت موضعًا بعينه وشك هل أصابت غيره فإنه لا يجب عليه أن يغسل إلا ما تيقن نجاسته، هنا لا بد من التنبيه، إن خفي موضع نجاسة وعلم أنها أصابت هذا المكان ولكنه الآن لا يضبط هل أصابت هذا الكم أم الكم الآخر، نسي- ذلك، لكن علم أنها أصابت هذا المكان وهو لا يضبطه الآن. خفي موضع النجاسة في بدن أو في ثوب أو في بقعة صغيرة كمصلى صغير أو نحو ذلك= فيلزمه أن يغسل ما يتيقن به إزالتها.

وأما إذا تيقن بأنها أصابت موضعًا بعينه وشك هل أصابت النجاسة موضعًا آخر= فإنه لا يجب عليه أن يغسل إلا ما تيقن نجاسته؛ لأن اليقين لا يزول إلا بيقين مثله، والآن الموضع الثاني الذي شك في إصابة النجاسة إياه الأصل فيه الطهارة فلا يزول يقين الطهارة بالشك.

إذًا نقول:

- إذا أصابت أحد الكمين ونسيه= فإنه يغسلهما جميعا.
- إن رآها في بدنه أو في ثوبه الذي يصلي به ونسي. موضعها= فإنه يغسل كل ما يدركه بصره من ذلك، يعني البدن أو الثوب.
- إن لم يعلم جهتها من البدن أو الثوب مثلا كان لا يدري هل هي فيما يدركه بصره أو لا يدركه بصره= فإنه يغسل الجميع.

ولو صلى مع وجود هذه النجاسة التي خفيت عليه في بدنه أو في ثوبه صلى في هذا الثوب أو صلى بدون أن يغسل بدنه فإن صلاته لا تصح؛ لأنه تيقن أن هنا مانعًا من صحة الصلاة وهو النجاسة فلا يزول ذلك إلا بيقين الزوال كمن تيقن الحدث وشك في الطهارة فإن الأصل أنه محدث، فإزالة النجاسة كرفع الحدث، كل ذلك شرط لصحة الصلاة.

لكن المؤلف يقول هنا: "إن خفي موضع نجاسة في بدن أو ثوب أو بقعة ضيقة وأراد الصلاة غسل وجوباً" فقيّد الكلام بالبقعة الضيقة، ولهذا قال بعد ذلك: "ويصلي في فضاء واسع حيث شاء بلا تحر" يعني إن خفيت النجاسة في مكان واسع كصحراء مثلاً أو كان في بيت واسع أو حوش واسع أو مسجد كبير فإنه يصلي فيها بلا غسل وبلا تحر، يصلي حيث شاء بلا تحر؛ لأن ذلك يفضي إلى الحرج والمشقة، وهذا منتفٍ شرعاً.

وأما في ثوب أو في بقعة ضيقة فإن ذلك يسهل غسله وتسهيل إزالته فلا يقع حرج ولا تقع مشقة.

طيب هنا لما قال -رحمه الله-: "غسل وجوباً حتى يجزم بزواله"، يقول ابن قندس: "إذا خفيت في موضع يغسل عادة" فإنها تغسل حتى يجزم بزواله كما عرفنا، قال: "وقد يُقال يؤخذ من قولهم حتى يتيقن غسلها أن المعتبر في طهارة المحل من النجاسة العلم وأن غلبة الظن لا تكفي؛ لأنه المعتبر هنا اليقين. وقد يقال مرادهم هنا أن اليقين معتبر لورود الغسل على موضع النجاسة لأنهم ذكروه فيما إذا خفي موضع النجاسة فلا بد من تحقق ورود الغسل على موضعها؛ لأنه إن لم يتحقق ذلك يحتمل أن موضع النجاسة لم يصبه الغسل بالكلية وأما إذا تحققنا ورود الغسل على النجاسة فقد يقال يكفي في إنقائها وإزالتها الظن كما لو تحقق الحدث فلا بد لرفعه من تحقق الطهارة وأما إذا تحقق الفعل فهل يكفي في الإسباغ الظن كما هو

المشهور أم لابد من العلم؟ فيه الخلاف، وكذلك إذا استنجى هل يشترط للإنقاء العلم أم يكفي غلبة الظن كما جزم به بعضهم فيه؟ فيه الخلاف" انتهى بذلك كلام ابن قندس في حاشية الفروع وهو كلام محرر نفيس.

ولهذا قال الخلوتي في حاشية المنتهى: "المراد أي نجاسة أصابت جزءا من بدن أو ثوب أو بقعة ثم خفيت بأن لم يبق ما يدل عليها من عين أو لون أو ريح غسل من ذلك المحل الذي أصابت جزءا منه ما يتيقن به إصابة الغسل لها فتدبر" فالمراد هنا أنه يعتبر اليقين في إتيان الغسل على موضع النجاسة التي قد خفيت؛ لأنه لو غسل مكاناً من المشكوك فيه دون غيره لم يتحقق أن الغسل أتى على موضع النجاسة فيحتمل أن يحصل غسلهما بالكلية، وأما إن تحقق أن الغسل أتى على موضع النجاسة فيحتمل أن يقال يكفي غلبة الظن في الإزالة كما قيل في رفع الحدث وأشار إليه ابن قندس، وكما قيل في الإنقاء في الاستنجاء، فإن عرف موضع النجاسة وشك هل أصابت غيره= لم يجب أن يغسل إلا ما يتيقن كما ذكرناه آنفاً، وذكره شيخ الإسلام -رحمه الله- في شرح العمدة.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويطهر بول، وقيء غلام لم يأكل الطعام لشهوة بنضحه أي غمره بالماء ولا يحتاج لمرس وعصره، فإن أكل الطعام غسل كغائطه وكبول الأنثى والخنثى فيغسل كسائر النجاسات. قال الشافعي: 'لم يتبين لي فرق من السنة بينهما' وذكر بعضهم أن الغلام أصله من الماء والتراب والجارية من اللحم والدم. وقد أفاده ابن ماجة في سننه وهو غريب قاله في المبدع، ولعابهما طاهر".

يقول المؤلف: أن الغلام الصغير الرضيع الذي لم يأكل الطعام لشهوة، بوله نجس وقيئه نجس وغائطه نجس، يعني الكلام الآن ليس في أنه طاهر، بل هو نجس لكن هناك نجاسة مخففة وهناك نجاسة معفو عنها وهناك نجاسة مغلظة. فالنجاسة التي ترد على الأعيان أو على المحال التي تنجسها، إما أن تكون:

- 1- **نجاسة مطلقة** وهي التي لم يرد الشرع فيها بتخفيف ولا بتغليظ، كالنجاسة إذا كانت على الأرض ونحوها فهذه سبق الكلام عليها، أنه لابد في النجاسات إذا كانت على الأرض من غسل واحدة تذهب بعين النجاسة، وإذا كانت على غيرها تغسل سبع بحسب التفصيل التي ذكرناه.
- 2- وإما أن تكون **مغلظة** وهي التي ورد الشرع فيها بالتغليظ، وهذه نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما، فلا بد من سبع غسلات إحداهن بالتراب كما عرفنا= فهذا النوع الثاني من النجاسات. الأول مطلق والثاني مغلظ.
- 3- والثالث **نجاسة مخففة** وهي التي ورد الشرع بالتخفيف فيها وهذا بول الغلام الذي لم يأكل الطعام لشهوة وكذلك القيء كما ذكر المؤلف هنا وكذلك المختلف فيه وهي فيما عدا ذلك من بول ودم وغيرهما.

إذن كلامه الآن ليس أن بول الغلام طاهر بل هو نجس ولكن نجاسته مخففة. فبول الغلام الذي لم يأكل الطعام لشهوة نجس ولكن يجزئ نضحه، يعني لا يلزم فيه الغسل على الطريقة التي عرفناها لابد من سبع غسلات ولابد من ذلك ونحو ذلك فيما يحتاج إلى ذلك، لا، قال يكفي فيه النضح وهو غمره بالماء قال: "أي غمره بالماء" وإن لم ينفصل الماء عن المحل.

ويظهر المحل الذي جاء عليه بول الغلام وكذلك قيؤه= يظهر بهذا النضح؛ لحديث أم قيس بنت محصن: أنها أتت بابتن لها صغير لم يأكل الطعام إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأجلسه في حجره فبال على ثوبه فدعا النبي -عليه الصلاة والسلام- بماء فنضحه -وفي رواية فأتبعه إياه- ولم يغسله.

وبقوله في هذا الموضوع: "بنضحه أي غمره بالماء"، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "والنضح أن يعم الماء النجاسة وإن لم يجري عنها" فلا يحتاج هنا أن ينفصل عنها ولا يحتاج أن يكون هناك ذلك أو نحو ذلك؛ ولهذا قال: "ولا يحتاج لمرس -يعني ذلك- وعصر-"، وقولهم لم يأكل الطعام أي لشهوة ولهذا قال المؤلف: "لم يأكل الطعام لشهوة" يعني بشهوة واختيار وليس المراد ألا يأكله بالكلية؛ لأن الطفل يسقى الأدوية وقد يأخذ بعض الأشياء كالسكر ونحوه ويحنك حين الولادة بالتمر. فالمراد هنا أنه لم يأكل الطعام لشهوة وطلب واختيار، وليس المراد أنه إذا وضع في فمه شيء يأكله أو أن يسقى بعض الأدوية لعلاج ونحوه، بل إذا كان يريد الطعام ويتناوله ويشرب إليه ويصيح وينظر إليه ونحو ذلك فهذا الذي يقال أنه أكل الطعام.

ولهذا يقول أيضاً شيخ الإسلام: "ومعنى أكله الطعام أن يشتهي للاغتباء به بخلاف ما يحنكه وقت الولادة ويلعقه من الأثرية ونحوها". فالطفل الذي يأكل الطعام حكم بوله كحكم بول الطفلة الجارية، لا فرق بينهما، وأما الذي لم يأكل الطعام فهو الذي جاء الشرع بالتخفيف في بوله وكذلك في قيئه، فإن قيء الغلام الذي لم يأكل الطعام لشهوة أخف من بوله فيكفي نضحه من باب أولى ولكنه نجس كذلك. كل القيء نجس وكل البول الذي يخرج من الأدمي نجس لكن يخفف ذلك في الغلام الذي لم يأكل الطعام.

طيب الكلام الآن في الغلام الذي لم يأكل الطعام لشهوة، قال: "فإن أكل الطعام غسل" يعني حكمه حكم سائر النجاسات، يغسل كسائر النجاسات، ولا بد من سبع غسلات على التفصيل الذي ذكرناه، وإذا كان على الأرض ونحوه يكفي بغسلة واحدة إلى آخره.

"فإن أكل الطعام غسل كغائطه" يعني كغائطه مطلقاً فإن الطفل والطفلة، يعني الذكر والأنثى سواء، فالغائط لابد فيه من الغسل على الصفة المذكورة، لابد من سبع غسلات، وإذا كان على الأرض غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة.

"كغائطه وكبول الأنثى والخنثى" يعني وكذلك قيؤهما فكل ذلك يغسل؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال كما في حديث علي: "ينضح من بول الغلام ويغسل من بول الجارية" فخص الحكم بالبول.

والحكمة هنا يقول: "فيغسل كسائر النجاسات، قال الشافعي: لم يتبين لي فرق من السنة بينهما"، لكن بعض العلماء التمس فروقاً على سبيل ذكر الحكمة، يعني ليس هذا علة يدور الحكم معها وجوداً وعدماً ولكن على سبيل التماس الحكمة، فقل إن بول الغلام يخرج بقوة فينتشر أو أنه ينام على ظهره فينتشر بوله بخلاف الجارية، أو أنه يكثر حمله على الأيدي ويتعلق الناس غالباً بالذكور أكثر فتعظم المشقة بغسله أو أنه حار فبوله رقيق بخلاف بول الجارية، كل هذه فروق ذكرها أهل العلم هنا، لكن الشافعي -رحمه الله- قال: "لم يتبين لي فرق من السنة بينهم".

يقول: "وذكر بعضهم أن الغلام أصله من الماء والتراب والجارية من اللحم والدم وقد أفاده ابن ماجه في سننه وهو غريب" ابن ماجه - رحمه الله في سننه قال: "حدثنا حوثة بن محمد ومحمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال أنبأنا أبي عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي عن أبيه عن علي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في بول الرضيع: 'ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية'. قال أبو الحسن ابن سلمة حدثنا أحمد بن موسى بن معقل، قال حدثنا أبو اليمان المصري، قال سألت الشافعي عن حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: 'يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية والماءان جميعاً واحد'، قال: 'لأن بول الغلام من الماء والطين وبول الجارية من اللحم والدم'، ثم قال لي: 'فهمت؟'، قال: قلت: 'لا قال إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه أي القصير فصار بول الغلام من الماء والطين وصار بول الجارية من اللحم والدم، قال: 'قال لي: فهمت؟'، قلت: 'نعم'، قال لي: 'نفحك الله به'" انتهى من سنن ابن ماجه، وهذه الزيادة جاءت في سنن ابن ماجه، هذا الذي ذكرناه جاء في سنن ابن ماجه ولكنه من زيادات أبي الحسن على بن إبراهيم القطان راوي سنن ابن ماجه كما ذكره أهل العلم .

طيب، المؤلف -رحمه الله- انتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى، وهي ... قال: "ولعابهما طاهر" هذا لا إشكال فيه، ثم انتقل المؤلف إلى مسألة أخرى، قال: "ولعابهما طاهر" يعني ولو كان هناك بعض القيء فإنه يكون طاهرًا.

ثم انتقل المؤلف -رحمه الله- إلى مسألة ثانية مهمة، وهي مسائل العفو عن النجاسات فقال: "ويعفى في غير مائع وفي غير مطعوم عن يسير دم نجس ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة وعن يسير قيح وصدید من حيوان طاهر لا نجس ولا إن كان من سبيل قبل أو دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه ويضم متفرق بثوب لا أكثر، ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل، ودم الشهيد عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حمرة طاهر، ويعفى عن أثر استجمار بمحله بعد الإنقاء واستيفاء العدد".

النجاسات على قسمين:

1- ما يبطل الصلاة قليله وكثيره يعني إذا كانت في الثوب أو كانت في البدن أو كانت في البقعة فإنها تبطل الصلاة مطلقاً، سواء كانت قليلة أو كانت كثيرة.

2- والنوع الثاني: ما يعفى عن يسيره، نجاسة هي نجاسة، ليست طاهرة أي شيء نجس ولكن يُعفى عن يسيره، وهذا مما يخلط فيه بعض الناس فيظن أن العفو عن اليسير يدل على الطهارة وهذا غلط، فمما يقال فيه ذلك الدم، فإن الدم يُعفى عن يسيره وكذلك القيح والمدة والصدید وماء القروح إذا كان متغيراً كالقيح وإلا فهو طاهر كالعرق.

قال الإمام أحمد: "القيح والصدید والمدة عندي أسهل من الدم" يعني فيما يتعلق بالنجاسة، وسئل عند القيح والدم عندك سواء؟ فقال: "لا، الدم لم يختلف الناس فيه والقيح قد اختلف الناس فيه" وهذه الرواية في غاية الأهمية أن الإمام أحمد هنا يحكي الإجماع على نجاسة الدم خلافاً لبعض المعاصرين الذين يقولون إن الدم لا دليل على نجاسته ويحتجون بأن الصحابة كانوا يصلون في جراحهم ونحو ذلك.

أولاً: نقول هنا إجماع وما تحتجون به ليس دليلاً على طهارة الدم وإنما ذلك في العفو أو فيما لا يمكن أن يتحاشاه الإنسان، إذا كان هناك مثلاً دم سائل أو كان الإنسان في حالة من أصحاب الأعذار الدائمة ونحو ذلك = هذا الذي ورد عن الصحابة الذين كانوا يصلون في جراحاتهم، كانوا في القتال وكانوا لا يستطيعون أن يتحرزوا عن هذا الدم، وليس ذلك لكون الدم طاهراً.

ولاحظ أن الإمام أحمد -رحمه الله- هو الذي يحكي الإجماع مع أن الإمام أحمد من أشد الناس في حكاية الإجماع، حتى جاء عنه: **"من ادعى الإجماع فهو كاذب وما يديره لعله مختلف"**، وهذا ليس إنكاراً للإجماع، ولكنه تشديد في نقله، وقد وجهه المرداوي في التعبير وسبقه غير واحد من أصحابنا كما ذكر أبو يعلى في العدة، وجهوا هذه الرواية عن الإمام أحمد وأنه ليس المراد أن ينكر الإجماع أو أن يقصره على إجماع الصحابة، المقصود هنا: أنه إذا حكى الإمام أحمد إجماعاً على مسألة فعرض عليها بالنواجز؛ لأن أحمد -رحمه الله- مشهور بالتشدد في حكاية الإجماع، وحكاة غير الإمام أحمد، حكاة القرطبي من المتأخرين وغيرهما من أهل العلم.

فعجيب أن بعض المعاصرين يأتي الآن ويقول الدم طاهر ولا دليل على نجاسته. الإمام أحمد يقول: **"لا، الدم لم يختلف الناس فيه والقيح قد اختلف الناس فيه"**.

طيب، مع كون الدم نجس فإنه يعفى عنه، **لماذا؟** لإجماع الصحابة على العفو عنه، وهنا توجه هذه الآثار، قال البخاري: **"بزق عبد الله بن أبي أوفى دمًا فمضى - في صلاته وعصره - ابن عمر بثرة فخرج منها دم فلم يتوضأ"** فلاحظ إن الكلام هنا ليس في الطهارة، الكلام هنا في مسائل نقض الوضوء، في مسائل العفو عنه في الصلاة وهكذا. ولهذا حكى الإمام أحمد -لاحظ أنه هو الذي ذكر الإجماع أن الناس لم يختلفوا في نجاسة الدم- ومع ذلك حكى أن أبا هريرة أدخل إصبعه في أنفه فخرج عليها دم فلم يتوضأ، فالإمام أحمد ليس صبيّاً صغيراً يحكي الأثر ثم لا يفهمه، هو الذي يقول: **"لم يختلف الناس فيه"** ومع ذلك يحكي وهو طبعاً يعرف الروايات الأخرى التي ذكرناها، عبد الله بن أبي أوفى وابن عمر، لكن هو حكى أن أبا هريرة أدخل إصبعه في أنفه فخرج عليها دم فلم يتوضأ، لكن الكلام هنا في قضية نقض الوضوء وليس في قضية أن الدم طاهر.

فالآثار التي جاءت عن الصحابة -رضي الله عنهم- في هذا الموضع في العفو عنه أو في عدم نقض الوضوء منه. وعن جابر بن عبد الله أنه **سئل عن رجل يصلي فامتخط فخرج من مخاطه شيء من دم، فقال: "لا بأس بذلك، يتم صلاته"** فالله عز وجل جعل الدم نجساً، لكن الدم المحرم والنجس هو المسفوح؛ لأن اللحم الذي نأكله في المذبوحات لا يكاد يخلو من دم؛ ولهذا يباح للمشقة، فإذا كان ذلك في اللحم الذي نأكله فلأن يباح دم اليسير في الصلاة يكون من باب أولى؛ لأن الإنسان لا يكاد يخلو من جرح أو دمايل أو نحو ذلك من القروح، فيرخص في ترك غسلها.

والمعفو عنه سيأتي ضبطه وأنه دم الآدمي ودم البق والبراغيث -إن قيل بنجاسته- ودم الحيوان المأكول وهي الحيوانات التي تؤكل، وأما الحيوانات المحرمة فإنه لا يعفى عنها، وكذلك دم الحيض وما خرج من السبيلين فإنه لا يعفى عنه. وقدر اليسير التي يعفى عنه اختلف فيه، فمنهم من أصحابنا من قال: **"ما دون شبر في شبر"**، ومنهم من قال: **"ما دون قدر الكف"**، وعن الإمام أحمد: **"الخطوة والخطوتان"**، وعنه: **"ما**

دون ذراع في ذراع لكن المعتمد في المذهب أنه ما يفحش في نفس كل أحد بحسبه يكون كثيراً، وما لا يفحش يكون يسيراً.

ولهذا ابن عباس -رضي الله عنهما- قال في الدم: **"إذا كان فاحشاً أعاد"** ولأن التقدير مرجعه العرف حيث لم يقدر في الشرع فإن ما لا يقدر في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى أعراف الناس ولهذا قال الخلال: **"الذي استقر عليه قول الإمام أحمد أن الفاحش ما يستفحشه كل إنسان في نفسه"** وهذا هو ظاهر المذهب ولهذا ذكروه هنا وذكروه أيضاً في مسائل نقض الوضوء أن اليسير ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه.

فذكر المؤلف هنا طرفاً من المسائل التي يُعفى فيها عن يسير النجاسات. أولاً نقول: لا يُعفى عن يسير النجاسة من حيث الأصل إلا فيما استثناه أصحابنا، وإلا في الأصل أنه لا عفو عن يسير النجاسات حتى لو لم يدركها الطرف، ولهذا قالوا الذي يعلق بأرجل الذباب ونحوه نجس حتى لو لم يدركه الطرف؛ لأن الله عز وجل قال: **"وثيابك فطهر"**، ولعموم الأدلة التي تأمر بإزالة النجاسات.

لكن تستثنى أمور ذكر المؤلف بعضها فمناها: يسير الدم وما تولد من الدم من قيح وصيد وماء القروح ونحو ذلك فإنه يُعفى عنه، لكن قال: **"في غير مائع ومطعوم"** يعني يُعفى عنه في الصلاة؛ لأن الإنسان لا يحترز من ذلك غالباً، لكن في غير مائع ومطعوم، فأما إذا أصاب الدم مائلاً -طبعاً غير الماء؛ لأن الماء له حكمه كما عرفنا من الكثرة أو القلة-، لكن إذا أصاب الدم مائلاً أو مطعوماً فإنه لا يعفى عن شيء منه، لا يسيراً ولا كثيراً.

إذن يُعفى في غير مائع أو مطعوم عن يسير دم، لكن المؤلف هنا -رحمه الله- يقيد فيقول: **"عن يسير دم نجس ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة وعن يسير قيح وصيد من حيوان طاهر لا نجس"** ولم يفرق أصحابنا بين كون ذلك اليسير من الدم والقيح والصيد ونحو ذلك خرج بنفسه أو بفعل فاعل كعصر-بثرة ونحوها، فمقتضاه العفو مطلقاً، وقولهم: **"اليسير"** قدره هنا الذي أشرنا إليه الذي لا ينقض الوضوء، وهو ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه، لكن المعفو عنه من القيح ونحو القيح أكثر مما يُعفى عنه من الدم، لأننا عرفنا أن الدم أغلظ نجاسة من القيح؛ لعدم الخلاف في الدم ولوقوع الخلاف في القيح ونحوه.

لكن يُعفى عن ذلك إذا كان من حيوان طاهر، والحيوان الطاهر يدخل فيه الآدمي وحتى لو كان من غير المصلي يعني، فالعفو هنا في الصلاة ولو كان من غير المصلي، يُعفى من حيوان طاهر من آدمي وغيره -غير آدمي- سواء من كان من حيوان مأكول اللحم كالإبل والبقر والغنم ونحو ذلك أو ليس مأكول اللحم كالهر، بخلاف الحيوان النجس. وسياأتي بيان تفصيلي بقضية الحيوانات الطاهرة والنجسة، لكن مأكول اللحم طاهر، وما كان كالهر أو دونه في الخلقة = طاهر، وما لا نفس له سائلة = طاهر.

فالحيوانات النجسة كالكلب والخنزير والسباع ونحو ذلك لا يُعفى عن شيء من دمائها، وكذلك دم الحمار ودم البغل = كل ذلك نجس لا يُعفى عن شيء من الدماء التي تخرج منها ولو كان يسيرة، وهذا اليسير لابد أن يكون في الثوب كله يسيراً، ولهذا قال: **"يضم المتفرق في الثوب الواحد من دم ونحوه"** يعني فإن كان كثيراً وفحش فإنه لا يُعفى عنه في الصلاة، لكن لا يضم بأكثر من ثوب، يعني إذا كان الدم على السروال وكان على

القميص وهذا يسير وهذا يسير= فإنه معفو عنه، لكن إذا كان في ثوب واحد في عدة مواضع منه يسير ويسير ولكن إذا ضم صار كثيراً= فإنه لا يُعفى عنه.

فهذا بيان لما يُعفى عنه من الدماء، والدماء قسمان:

1- قسم طاهر، يُقال إنه طاهر وليس نجسًا معفوًا عنه بل هو طاهر، وهذا هو الدم الباقي في عروق مأكول اللحم، الحيوان مأكول اللحم يبقى في عرقه شيء من الدم فيُعفى عنه حتى لو ظهرت حمرة، نص عليه الإمام أحمد؛ لأنه لا يمكن التحرز منه، وكذلك دم السمك، وكذلك دم الشهيد عليه طاهر حتى لو كثُر، فإن انفصل عنه -نحن نقول دم الشهيد على الشهيد- فإن انفصل عنه= فإنه نجس. ومن الدماء الطاهرة كذلك دم البق والقمل والبراغيث والذباب ونحو ذلك من كل ما لا نفس له سائلة، فإن ذلك طاهر، وكذلك الكبد والطحال إذا كانا من مأكول اللحم فإن ذلك طاهر أيضًا=فهذه دماء طاهرة.

2- وأما بقية الدماء= فإنها نجسة، لكن منها ما يُعفى عن يسيرها وهو اليسير من حيوان طاهر في غير مائع ومطعوم، ومنها ما لا يُعفى عن يسيره وهو ما انتفى فيه هذا الشرط الذي ذكرناه.

قال المؤلف: "ويعفى في غير مائع ومطعوم عن يسير دم نجس ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة وعن يسير قيح وصدید" تنبه هنا إلى مسألة، المؤلف قال: "ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة" وقال بعد ذلك: "من حيوان طاهر لا نجس ولا إن كان من سبيل قبل أو دبر" والفرق أن دم الحيض والنفاس والاستحاضة يشق التحرز من ذلك كله فيُعفى عن يسير منه لم ينقض الوضوء خروج قدره من البدن، وأما الذي قاله بعد ذلك: "ولا إن كان من سبيل قبل أو دبر" يعني سبيل بول وغائط وليس مخرج الحيض والنفاس؛ لأنهم صرحوا باستثناء يسير الحيض ونحوه.

ولهذا عبارة المنتهى: "ويعفى في غير مائع ومطعوم عن يسير دم نجس لم ينقض الوضوء من دم ولو حيضاً ونفاساً واستحاضة وقيح وصدید ولو من غير مصلٍ لا من حيوان نجس أو سبيل" قال عثمان في حاشيته: "أو سبيل أي مخرج بول أو غائط فلا يرد ما تقدم من الحيض والنفاس والاستحاضة كما ما يشير إليه كلامه في الحاشية" يعني حاشية الخلوتي على المنتهى أو المراد حاشية البهوتي -رحمه الله- على المنتهى لكن نبه عليه أيضًا الخلوتي في حاشيته.

فالمقصود أن المراد هنا أن ثمة فرقاً بين سبيل القبل والدبر، يعني سبيل البول والغائط وما كان من الحيض والنفاس ونحو ذلك فإنه يُعفى عن يسير الحيض والنفاس ولا يُعفى عن يسير الدم الذي يخرج من سبيل البول وكذلك ما كان يخرج من الدبر، وعبارة المنتهى أوضح في المراد من عبارة الإقناع.

وقوله: "حتى دم حيض" يعني يُعفى عنه، وعبارة المنتهى ومرعى في الغاية قال: "ولو" وعبر المنقح -رحمه الله- بحتى، كما عبر أيضًا صاحب الإقناع، لكن عبارة المنقح ليس فيها إشكال وعبارة المنتهى وعبارة الغاية= كل هذا لا إشكال فيه، أما عبارة الإقناع ففيها نوع من الإشكال لكن المراد واضح بما ذكرناه هنا.

قال: "ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة وعن يسير قيح وصيد من حيوان طاهر لا نجس" ولكن عرفنا أن العفو عما كان من يسير القيح والصيد أكثر مما كان من الدم؛ لأن القيح والصيد لا خلاف فيه. قال الإمام أحمد: "هو أيسر من الدم؛ لأن الدم لم يختلف فيه الناس" فعلى هذا يعفى منه عن أكثر مما يعفى عن مثله في الدم؛ لأن هذا لا نص فيه وليس فيه إجماع، والدم ليس كذلك.

قال: "ومن حيوان طاهر لا نجس، ولا إن كان من سبيل قبل أو دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه ويضم متفرق بثوب لا أكثر، ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل، ودم الشهيد عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حمرة طاهر" فهذه دماء طاهرة. إذًا عرفنا من كلام المؤلف أن الدم منه ما هو طاهر وهذا هو الذي ذكره هنا، ومنه النجس والنجس منه المعفو عنه ومنه ما لا يعفى عنه.

قال: "وعن أثر استجمار بمحله" هذا أيضًا مما يعفى عنه، أثر الاستجمار، عرفنا أن الاستجمار المجزئ هو الذي يبقى بعده أثر لا يزيله إلا الماء. أثر الاستجمار هذا نجس؛ لأنه بقية الخارج من السبيل لكنه يعفى عن يسيره بعد الإنقاء واستيفاء العدد كما عرفنا فيما سبق إذا مسح ثلاث مسحات منقية فإنه قد حصلت الطهارة المطلوبة إذا كان ذلك في الاستجمار ويبقى أثر لا يزيله إلا الماء.

طيب هذا الأثر بعد استيفاء العدد المطلوب وبعد الإنقاء هو نجس؛ لأنه بقية الخارج من السبيل لكنه معفو عنه والمؤلف قال: "بمحله" إذًا هو معفو عنه في محله، وهنا قال الخلوتي: "والتقييد بمحله علم منه أنه إذا تعدى محله بعرق أو غيره لا يعفى عنه كذا في الحاشية" في حاشية الشيخ منصور "مع أنه ذكر فيما قبل أخذًا من كلام الإنصاف أن الصحيح من المذهب أن مَنى المستجمر طاهر مع أن أثر الاستجمار قد تعدى بسبب المني، والقول بطهارة المخرج، وعدم طهارة ما أصابه المني من ثوب أو بدن تعسف ظاهر، وقد يُقال إن مرادهم أنه معفو عنه لا أنه طاهر حقيقة فيكون بمنزلة طين الشارع إذا تحققت نجاسته لا بمنزلة النجاسة بالعين إذا تعدت إلى غيرها أو يقال إن مفهوم قوله بمحله فيه تفصيل وهو أن يكون التعدي بسبب مَنى أو غيره والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعتبر به أو يقال أن شموله للمني ليس مراد فهو بمنزلة المستثنى والدال على ذلك ما تقرر فيه من الخلاف في طهارته وعدمها".

وهذا الذي ذكره من الفروق وهو المعتمد وما قبله كان مجرد استشكال، فيعتمد كلامه بعد ذلك في التفصيل الذي ذكره، إذًا يعفى عن أثر الاستجمار بمحله. وبقيت أمور هي من النجاسات المعفوة عنها يأتي ذكرها في الدرس القادم حتى لا نطيل عليكم أكثر من ذلك، ونكمل فيه أيضًا بقية باب إزالة النجاسة، ونسأل الله عز وجل أن يرزقنا وإياكم علمًا نافعًا وعملاً صالحًا، وجزاكم الله خيرًا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته